### صعود الإيرادات التشغيلية إلى 932.8 مليون دينار

# «الشال»: ارتفاع صافي أرباح «بيتك» يعود إلى تراجع المخصصات بـ65.9 مليون دينار

- جميع مؤشرات الربحية سجلت ارتفاعاً
- أرباح البنك في العام الماضي بلغت 123.3 مليون دينار بارتفاع 86.2 مليون دينار

مبنى بيت التمويل الكويتي

قال تقرير الشال ان بيت التمويل الكويتي أعلن نتائج أعماله المالية، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وحقق «بيتك» أرباحاً صافية خاصة بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، أعلى من تلك التي حققها عام 2011، حيث بلغ صافي الربح -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة- نحو 123.3 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 37.1 مليون دينار كويتي «نتيجة خسائر بنحو 43 مليون دينار كويتي للحصص غير المسيطرة، في عام 2011»، بارتفاع قارب 86.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 232.4 في المئة. وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 14.1 في المئة، بعد أن بلغ نحو 4.3 في المئة، في عام 2011، ويعود السبب في ارتفاع صافي أرباح البنك إلى تراجع المخصصات بنحو 65.9 مليون دينار كويتي أي نحو 20.5 في المئة حين بلغت نحو 255.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 321.3 مليون دينار كويتي في العام السابق، وارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 60.7 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 932.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 872.1 مليون دينار كويتي في العام السابق. وعند مقارنة صافي الربح الخاص لمساهمي البنك، بعد استثناء الحصص غير المسيطرة، نجد ارتفاعا بلغت قيمة نحو 7.3 ملايين دينار كويتي، ونسبته نحو 9.1 في المئة، حين بلغ نحو 87.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 80.3 مليون دينار كويتي، في العام السابق.

ويلاحظ ارتفاع الإيرادات التشغيلية من نحو 872.1 مليون دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 932.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 7 في المئة وقيمته نحو 60.7 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، وشمل الارتفاع بند إيرادات تمويل الذي حقق ارتفاعا قاربت نسبته 9.5 في المئة وقيمته 49.6 مليون دينار كويتي، ليبلغ نحو 573.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 523.9 مليون دينار كويتي، في العام السابق. كما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 42.7 مليون دينار كويتي أي نحو 22.7 في المئة حين بلغ نحو 230.9 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 188.2 مليون دينار كويتي في العام السابق، وارتفع بند إيرادات اتعاب وعمولات بنسبة 30 في المئة، أي نحو 16.8 مليون دينار كويتي، ليبلغ نحو 72.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 55.9 مليون دينار كويتي في العام السابق، بينما تراجع بند إيرادات اخرى بنحو 64.1 مليون دينار كويتي، من نحو 100.2 مليون دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 36.1 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 64 في المئة.

وارتفعت المصروفات التشغيلية بنحو 38.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 7.6 في المئة، حين بلغت نحو 550.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع 511.9 مليون دينار كويتي، في عام 2011، وسبب هذا النمو هو الارتفاع في بند توزيعات للمودعين بنحو 18.4 مليون دينار كويتي أي نحو 12 في المئة، حين بلغ نحو 171.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع 152.7 مليون دينار كويتي في العام السابق، وارتفع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 11.8 مليون دينار كويتي، أي نحو 11.6 في المئة، حين بلغت نحو 113.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 101.8 مليون دينار كويتي، في العام السابق، وارتفعت، أيضا، تكاليف الموظفين بنحو 10.3 ملايين دينار كويتي، أي نحو 8.2 في المئة، حين بلغت 134.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 124.3 مليون دينار كويتي في العام السابق. تراجعت المخصصات بنحو 65.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 20.5 في المئة، حين بلغت نحو 255.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 321.3 مليون دينار كويتي في العام السابق.

من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات «بيتك» بنحو 1243.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 9.2 في المئة، ليبلغ نحو 14703.3 ملايين دينار كويتي، مقابل نحو 13459.8 مليون دينار كويتي، في عام 2011، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع بنود الموجودات، معظمها، حيث ارتفعت قيمة بند مدينون، من نحو 5864.8 مليون دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 6652.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ 788.1 مليون دينار كويتي، وشكل النسبة الأعلى من إجمالي الموجودات بنحو 45.2 في المئة مقارنة مع 43.6 في المئة من إجمالي الموجودات في العام السابق. وارتفع بند موجودات أخرى من نحو 705.6 ملايين دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 1020.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 44.7 في المئة وقيمته 315.4 مليون دينار كويتي. كما ارتفع بند موجودات مؤجرة من نحو 1422.4 مليون دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 1653.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 16.2 في المئة وقيمته 231.1 مليون دينار كويتي، بينما تراجع بند مرابحات قصيرة الأجل بنحو 292.3 مليون دينار كويتي، أي نحو 19.8 في المئة، حين بلغ نحو 1185.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 1478.1 مليون دينار كويتي في عام 2011.

وسجلت مؤشرات الربحية، كلها، لـ «بيتك»، ارتفاعاً، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك «ROE» من نحو 6.2 في المئة، في عام 2011، إلى نحو 6.7 في المئة، كما ارتفع العائد على معدل الموجودات الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة «ROA» من نحو 0.3 في المئة، في عام 2011، إلى نحو 0.9 في المئة، وارتفع، قليلا، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك الخاص بالمساهمين «ROC»، من نحو 31 في المئة إلى نحو 31.4 في المئة.

وأعلنت إدارة «بيتك» نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، أي 10 فلوس للسهم، و10 في المئة أسهم منحة، مقارنة بتوزيعات بلغت 15 فلسا للسهم و8 في المئة أسهم منحة، في عام 2011. وبلغ العائد النقدي للسهم نحو 1.2 في المئة على سعر الإقفال المسجل، في نهاية 31 ديسمبر 2012، والبالغ 830 فلسا كويتيا للسهم، مقارنة بالعائد النقدي للسهم، في عام 2011، والبالغ نحو 1.7 في المئة، على سعر الإقفال المسجل في نهاية 31 ديسمبر 2011، والبالغ 900 فلس كويتي للسهم، وتراجعت القيمة الرأسمالية للبنك بنسبة 0.4 في المئة، في العام 2012، أي بما قيمته 9.7 ملايين دينار كويتي.

وبلغت ربحية السهم الواحد «EPS» لمساهمي البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار المتوسط الموزون لعدد أسهم البنك، نحو 30.80 فلسا، مقارنة بـ 28.02 فلسا، في عام 2011. وتراجع، أي تحسن، مضاعف السعر إلى ربحية السهم «P/E» من نحو 32.1 مرة، في عام 2011، إلى نحو 26.9 مرة، أما مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم «P/B» فقد بلغ نحو 1.8 ضعفا، مقارنة بنحو 1.9 ضعفا، في عام 2011.

### الإجمالي بلغ نحو 3.824 ملايين نسمة

# زيادة عدد السكان في الكويت 3.4 في المئة العام الماضي

قال التقرير الاسبوعي لشركة الشال ان آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بأن إجمالي عدد السكان قد بلغ نحو 3.824 ملايين نسمة، في نهاية عام 2012، وزاد إجمالي عدد السكان في الكويت، خلال النصف الثاني، بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0.45 في المئة، مقارنة بزيادة ملحوظة بما نسبته 2.96 في المئة، خلال النصف الأول. وجاء انخفاض النمو في النصف الثاني من عام 2012 نتيجة ارتفاع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 0.02 في المئة، فقط، مقارنة بنمو أكبر بلغ نحو 3.8 في المئة، في النصف الأول، وهي أرقام ننشرها ولا نملك تفسيرا منطقيا لها. وزاد إجمالي عدد السكان، في نهاية عام 2012، بنسبة 3.4 في المئة، عن مثيله المسجل في نهاية عام 2011، وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3.2 في المئة، في عام 2011، مقارنة بنحو 1.2 في المئة، و1.3 في المئة، و2.8 في المئة في الأعوام 2008 و2009 و2010، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2012، نحو 126.4 الف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 29.3 الف نسمة، بمعدل نمو نسبته 2.5 في المئة، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.212 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 32 في المئة، في نهاية عام 2011، إلى نحو 31.7 في المئة، ويفوق عدد الإناث، البالغ نحو 617.1 الفا، عدد الذكور، البالغ نحو 595.4 الفا. في المقابل، زاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 97.3 الف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 3.9 في المئة، ليبلغ عددهم نحو 2.611 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2003-2012، بلغ نحو 5.5 في المئة، غالبيته في سنوات ما قبل الأزمة المالية.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.3 مليون عامل، أي ما نسبته 60.1 في المئة من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 32.9 في المئة من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، بلغت نحو 72.6 في المئة.

وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17.6 في المئة، في عام 2011، إلى 17.4 في المئة في عام 2012. وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 46.4 في المئة نهاية عام 2012، بعد أن كانت عند 46.1 في المئة، في نهاية عام 2011، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 28.5 في المئة. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام 2012، بنحو 9.6 آلاف عامل ليبلغ عددهم نحو 399.4 الف عامل. وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 303.6 آلاف عامل، أي ما نسبته 76 في المئة، مرتفعا من نحو 296.5 الف عامل، في نهاية عام 2011. بينما تم استيعاب نحو 3.374 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 4.2 في المئة، وتحتاج هذه النسبة إلى بعض التدقيق، لأنها قد تعطي مؤشرا غير صحيح.

وارتفعت، تدريجيا، نسبة عمالة الإناث الكويتيات، من جملة العاملين الكويتيين، إلى أكثر من 46.4 في المئة، في نهاية عام 2012، مقارنة بنحو 38.6 في المئة، في نهاية عام 2003، وهذا الارتفاع ليس كله دلالة على انفتاح المجتمع الكويتي، أو خدمة متطلبات النمو الاقتصادي، لكنه -باعتقادنا- حدث لأن العمالة، معظمها، هي عمالة حكومية مدعومة، وأهم مبرراتها توزيع الدخل لا الحاجة إلى إنتاجية البشر.

### 185.8 ألف مبنى في نهاية ديسمبر 2012

# نمو عدد المباني بالكويت في أعلى مستوى النمو بـ1.7 في المئة

تابع التقرير بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت -حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات- نحو 185.8 الف مبنى، في نهاية ديسمبر 2012، مقارنة بنحو 182.7 الف مبنى، في نهاية 2011، اي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.7 في المئة، وهو اعلى من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2011، والذي بلغ نحو 0.7 في المئة، وكان عاما 2010 و2012 عامي رواج حيث حقق الاثنان معدل نمو مرتفعا 2.5 في المئة و1.7 في المئة، على التوالي، بينما كان 2009 و2011 عاما ركود وارتفاع في مستوى المخاطر، وحقق الاثنان معدل نمو منخفضا بحدود 0.7 في المئة.

واضاف تتقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، في نهاية عام 2012، نحو 619.6 الف وحدة، مقابل 610.7 الاف وحدة، في نهاية عام 2011. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1.5 في المئة، مقارنة بانخفاض بلغ نحو 0.3 في المئة، في نهاية عام 2011 نتيجة خروج عدد كبير من وحدات الملاحق الخالية «22- في المئة»، والتي اثرت بالسالب على إجمالي عدد الوحدات في السوق. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2012، نحو 3.4 في المئة، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، ادنى، إذ بلغ نحو 2.2 في المئة، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، اي إن تغيرا قد طرا على نمط الطلب. وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.8 في المئة من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معا، فتلك المخصصة للعمل، فقط.

واشار ارتفعت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في عام 2012، إذ بلغت نسبتها نحو 12.2 في المئة، وعددها نحو 22.6 الف مبنى، من إجمالي 185.8 الف مبنى، مقارنة بنحو 20.5 الف مبنى خال، من إجمالي 182.7 الف مبنى، في نهاية عام 2011، اي ما نسبته 11.2 في المئة. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخدامها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2012.

وطبقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 45.6 في المئة، من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 23.6 في المئة ثم الدكاكين بنسبة 17.6 في المئة. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة، من إجمالي عدد الوحدات، منذ عام 2002 وحتى نهاية عام 2012، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب «2002-2012»، للمنازل والشقق والدكاكين، نحو 1.8 في المئة و4.7 في المئة و3.9 في المئة، على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6.1 في المئة. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات، في عام 2012، قبلغت نحو 29.3 في المئة، بعد ان كانت نحو 31 في المئة، في نهاية عام 2011. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول، خلال السنوات 2002-2012.

ارتفاع ملحوظ في المباني في الكويت

### يتحملها كل من شركاء الوحدة النقدية وصندوق النقد الدولي

# 10 مليارات يورو كلفة إنقاذ قبرص من الأزمة الحالية

- ماحدث في قبرص فيه شبهة سياسية وغسيل أموال وتقدر ودائع الأجانب بنحو 47 في المئة من ودائع البنوك
- حل غير تقليدي للأزمة على المستوى الاقتصادي والسياسي خلال مباحثات أجرتها مع الاتحاد الأوروبي

الصورة : أزمة قبرص في طريقها إلى الحل

وبين التقرير: كادت أزمة جمهورية قبرص، الصغيرة جدا، -نحو 1.1 مليون نسمة-، والتي لا يزيد حجم اقتصادها على 0.2 في المئة من حجم اقتصاد دول اليورو الـ 17، أن تعصف باستقرار دول الوحدة النقدية والتي بالكاد استوعبت سقوط حكومة «ماريو مونتي» في إيطاليا، وتهديدات عودة «بيرلسكوني» لرئاسة الحكومة من جديد. ولا تزيد تكلفة إنقاذ قبرص عن 10 مليارات يورو، يتحملها كل من شركاء الوحدة النقدية وصندوق النقد الدولي، بينما بلغ إجمالي التزامات الإنقاذ السابقة لليونان وإيرلندا والبرتغال وأسبانيا نحو 503 مليارات يورو، ولكن رغم صغرها تظل بالنسبة للأوروبيين قضية مبدأ، فعندما تخلق مشكلة، فعليك تحمل تبعاتها. وقدم شركاء قبرص حلاً أولياً لم يستطع ابتلاعه حتى أكثر قبولا. إذ قرروا حماية الودائع دون الـ 100 الف يورو بالتأمين عليها، وتغطية تكلفة الإنقاذ عن طريق إعادة هيكلة اكبر بنكين، بنك قبرص وبنك لايكي، اللذين لديهما نحو 50 في المئة من الودائع، كلها، في قبرص، وعليهما شبهة تلاعب، بحيث يتحمل جزء كبير من تكلفة الإنقاذ المباشرة من تفوق حساباتهم، في البنكين، 100 الف يورو.

وبينما فرض ضرائب على الودائع ليس بدعة، فقد سبق لدول أوروبية أن فرضته في حالات خاصة، وتحت مسوغ أن الاستثمار في الودائع ليس عديم المخاطر، وإذا ارتكب البنك، الذي أودعت فيه الأموال، أخطاء، فعلى المودعين أو بعضهم -كبارهم- تحمل بعض الثمن. إلا ان ما حدث في قبرص يوم الأحد الفائت، إلى حل أكثر قبولا. إذ قرروا حماية الودائع دون الـ 100 الف يورو بالتأمين عليها، وتغطية تكلفة الإنقاذ عن طريق إعادة هيكلة اكبر بنكين، بنك قبرص وبنك لايكي، اللذين لديهما نحو 50 في المئة من الودائع، كلها، في قبرص، وعليهما شبهة تلاعب، بحيث يتحمل جزء كبير من تكلفة الإنقاذ المباشرة من تفوق حساباتهم، في البنكين، 100 الف يورو.

وبينما فرض ضرائب على الودائع ليس بدعة، فقد سبق لدول أوروبية أن فرضته في حالات خاصة، وتحت مسوغ أن الاستثمار في الودائع ليس عديم المخاطر، وإذا ارتكب البنك، الذي أودعت فيه الأموال، أخطاء، فعلى المودعين أو بعضهم -كبارهم- تحمل بعض الثمن. إلا ان ما حدث في قبرص فيه شبهة سياسية أو شبهة مواجهة جرائم غسيل أموال، إذ تقدر ودائع الأجانب في قبرص بنحو 37 في المئة من إجمالي ودائع البنوك القبرصية، وهي سياسية لأن الروس من اصحاب الودائع الكبيرة سوف يدفعون قسطا كبيرا، من التكاليف قدر بنحو 2 مليار يورو، وهي وقاية من جناية لشك الأوروبيين بأن بعض الأموال الروسية استغلت رخاوة الضوابط القبرصية، بينما هي أموال غير نظيفة.

المؤكد انه حل غير تقليدي لأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وربما تصدق عليه الشبهة السياسية، ولكنه حل بعد التعديل، جاء ليؤكد على مبدأ العقاب قبل الثواب، ويخفض التكلفة، السياسية والاجتماعية، في قبرص إلى حدودها الدنيا، كما يؤكد مبدأ الحفاظ على التزام شركاء الوحدة مع مكوناتها من الاعضاء. وعلى مستوى الالتزام وذكاء التعامل، لابد ان في التجربة القبرصية درسا تتعلمه الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، بينما الدرس أعمق على المستوى المحلي. فالدول الـ 17، كلها، دول من اهم شروط انضمامها التزامها بالديمقراطية، والمخارج، كلها، مهما بلغ تدني شعبيتها، تقرر ديمقراطيا، إن على مستوى منظمات الوحدة او على مستوى الدولة. والدول التي تعرضت لأزمات طاحنة هي دول صناعية وزراعية وسياحية، ودول متقدمة تعليمها متفوق، واختارت الطريق الصعب للخروج من أزمتها، وهي ليست دول مصدر الدخل الواحد والرائل، وليس في قاموسها «اصرف ما في الجيب ياتك ما في الغيب».